

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٩٠

الخميس، ١٠ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو شهاب	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد ليتي نوفائيس
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيد ميبيسا
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمبراك
	الهند	السيدة مايترا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

(S/2022/181)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-28340 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام

إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2022/181)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/181، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

**السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاتهم مرة أخرى بمعلومات عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ إحاطتي الأخيرة، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢ (انظر S/PV.8982)، حافظ مكتب شؤون نزع السلاح، كما هو الحال دائما، على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة.

وكما أبلغت المجلس من قبل، أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المستمرة على قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الانتشار في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، لا تزال الأمانة العامة على استعداد للانتشار. وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على السفر، تواصل الأمانة الفنية الاضطلاع بالأنشطة الموكلة إليها فيما يتعلق بإزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري ومشاركتها مع الجمهورية العربية السورية تحقيقا لهذه الغاية.

ولا تزال الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جارية لتوضيح جميع المسائل المعلقة المتصلة بالإعلانات الأولية واللاحقة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد الإعلان المطلوب من الجمهورية العربية السورية بشأن جميع أنواع وكميات غازات الأعصاب غير المعلنة المنتجة و/أو المسلحة في مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يستخدم قط لإنتاج و/أو تسليح عوامل الحرب الكيميائية.

وأبلغت أيضا بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد المعلومات والوثائق الإضافية المطلوبة من الجمهورية العربية السورية بشأن الأضرار التي لحقت بها خلال هجوم ٨ حزيران/يونيه على منشأة عسكرية تضم منشأة سابقة معلنة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. كما أنها لم تتلق ردا على طلب الحصول على معلومات بشأن النقل غير المصرح به وبقياء الأسطوانتين المدمرتين المتصلتين بجاذبة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي ذلك الصدد، أدعو الجمهورية العربية السورية إلى الاستجابة لطلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

ويؤسفني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما زالت غير قادرة على إجراء الجولة

معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق هذه المسألة.

وأشير إلى أن الأعمال التحضيرية للاجتماع الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لا تزال جارية. وستبقي الأمانة الفنية المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على علم بالتطورات الأخرى بشأن هذه المسألة.

وتمشيا مع التحديثات السابقة التي قدمت إلى المجلس، لا تزال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وألاحظ أن التقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/181) يشير إلى تقريره بعثة تقصي الحقائق الصادرين عن الأمانة الفنية يومي ٢٤ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، اللذين خلاصا إلى أن خردل الكبريت استخدم في مارع في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وأن أسطوانة كلور استخدمت كسلاح في كفر زيتا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على التوالي. وقد عمت نسخ من تقريره بعثة تقصي الحقائق على أعضاء مجلس الأمن في الشهر الماضي.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كانت تخطط لإيفاد بعثة تقصي الحقائق إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ لجمع المعلومات وإجراء مقابلات فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في محافظة حلب في عام ٢٠١٦. غير أنه نظرا لرصد حالات إيجابية مؤكدة للإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ضمن فريق الدعم في دمشق، كان لا بد من تأجيل إيفاد البعثة. وتستعد بعثة تقصي الحقائق لعمليات الإيفاد المقبلة، التي لا تزال خاضعة لتطورات جائحة كوفيد-١٩.

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي قررت فيها بعثة تقصي الحقائق أن الأسلحة الكيميائية

الخامسة والعشرين من المشاورات في دمشق بين السلطة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلانات بسبب استمرار رفض الجمهورية العربية السورية إصدار تأشيرة دخول لأحد أعضاء فريق تقييم الإعلانات. وأفهم أنه على الرغم من استمرار تبادل المراسلات بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية بشأن هذه المسألة، فإن الجمهورية العربية السورية لم تؤكد بعد أنها ستصدر جميع التأشيرات التي تطلبها الأمانة الفنية. وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقف على أهبة الاستعداد لنشر فريق تقييم الإعلانات في الجمهورية العربية السورية رهنا بإصدار التأشيرات لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات فضلا عن تطور جائحة كوفيد-١٩.

وأحث حكومة الجمهورية العربية السورية على تيسير الترتيبات المتعلقة بنشر فريق تقييم الإعلانات والامتنثال للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بما في ذلك عن طريق السماح بالوصول الفوري وغير المقيد للأفراد الذين تحددهم أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

والتعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروري لإغلاق جميع المسائل المعلقة. وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة، ونظرا للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة تخطط لإجراء الجولات التالية من عمليات التفتيش في مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري خلال عام ٢٠٢٢. وفيما يتعلق بالكشف عن مادة كيميائية من مواد الجدول ٢ في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد

مارس، وليس في أواخر شهر شباط/فبراير، كالعادة، لا يمكن تفسيره إلا على أنه محاولة لتزويدنا بسبب رسمي للاجتماع اليوم، وهذا بدوره يؤكد حقيقة أن جدولنا الزمني الحالي لمناقشة الأسلحة الكيميائية في سورية في المجلس مصطنع تماما. وليس لدى الوفود ما تناقشه، لذلك عندما تجرى المناقشات بهذا التواتر، فإننا ببساطة نكرر نفس الشيء من جديد.

وفي مناسبات عديدة، اقترحنا تعديل الجدول الزمني حتى يتمكن المجلس من العمل بفعالية أكبر بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم وفد الصين نفس المقترحات، ولكن مقترحاتنا لم تحظ بتأييد زملائنا الغربيين. ونأسف لأن عقد الجلسات لمجرد عقد جلسات هو بالنسبة لهم أهم من إجراء مناقشة موضوعية في المجلس، وهذا النوع من النهج لا يمكن إلا أن يقوض سلطة جهازنا هذا.

الآن، ولتوضيح الاهتمام البالغ فيه الذي يوليه زملاؤنا الغربيون لسورية، أقترح أن نتذكر ما يحدث في بؤر توتر أخرى والذي لا يناقش في المجلس بنفس التواتر. على سبيل المثال، دعونا نأخذ ليبيا. وفي ليبيا، أقر مجلس النواب في ١٠ شباط/فبراير تعيين فتحي باشاغا رئيسا جديدا للوزراء في البلد، بينما لا يزال هناك رئيس بالنيابة لحكومة الوحدة الوطنية، هو عبد الحميد الدبيبة. وتم تنصيب رئيس الوزراء الجديد. لكن قبل التنصيب، اختطف وزيران آخران، ومؤخرا في شباط/فبراير، كانت هناك محاولة لاغتيال عبد الحميد الدبيبة. وفي ظل هذه الظروف، هناك خطر متزايد من أن ينتهي الأمر بحكومة مزدوجة بحكم الأمر الواقع وتدهور الحالة في البلد، مما قد يؤدي بالتالي إلى تجدد المواجهة المسلحة. لكن المسؤولين عن أمور الصياغة بشأن ليبيا في مجلس الأمن يتظاهرون بأنه ليس هناك شيء غير عادي يحدث. وعلى الرغم من هذه الأحداث المقلقة المتنوعة، لم يقترح أحد أن نعدل جدولنا الزمني بشأن ليبيا، وهو مرة كل شهرين. لكن، من ناحية أخرى، علينا أن نناقش سورية مرتين على الأقل كل شهر، وهذا لأن عدد هذه الجلسات مهم لزملائنا الغربيين. وفي هذا الشأن، يمكننا أن نرى مظهرا فظيحا آخر من مظاهر الكيل بمكيالين.

قد استخدمت أو يحتمل أن تكون قد استخدمت في الجمهورية العربية السورية. وسيسدر فريق التحقيق وتحديد الهوية المزيد من التقارير في الوقت المناسب، رهنا بتطورات جائحة كوفيد-١٩. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاله.

وفيما يتعلق بالقرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها" (C-25/DEC.9)، المعتمد في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، أبلغت بأن الجمهورية العربية السورية، للأسف، لم تستكمل بعد أيًا من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من القرار EC-94/DEC.2. ولذلك، أكرر دعوتي إلى الجمهورية العربية السورية للتعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك خطير للقانون الدولي وإهانة لإنسانيتنا المشتركة. نحن بحاجة إلى أن نبقي يقظين لضمان عدم استخدام هذه الأسلحة الفظيعة مرة أخرى والقضاء عليها، ليس فقط في سورية، ولكن في كل مكان.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد لأعضاء المجلس على التزام الأمم المتحدة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لاستعادة اعتبار الأسلحة الكيميائية من المحرمات وضمان محاسبة المسؤولين عن استخدامها، الذين انتهكوا هذه القاعدة الدولية الراسخة.

الرئيس: أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** اجتمع

المجلس قبل ١٠ أيام لمناقشة الأسلحة الكيميائية السورية (انظر S/PV.8982)، ومنذ ذلك الحين لم تحدث أي تغييرات في الميدان أو على مستوى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد أكد ذلك من جديد تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لشهر شباط/فبراير (انظر S/2022/181). والواقع أن صدور التقرير متأخرا في آذار/

للأسف، لم يتضمن جديدا يذكر. ولا يزال هذا التقرير، فضلاً عن محتويات الإحاطة التي قدمتها الأمانة الفنية في ٢٣ شباط/فبراير إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي، يقودنا إلى نقطة بسيطة - ألا وهي أن النظام السوري لم يف بعد بالتزاماته بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونحث سورية على الكف عن عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال لالتزاماتها.

لقد سمعنا مرة أخرى أن الحكومة السورية لا تزال ترفض إصدار التأشيرات اللازمة لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى يتمكنوا من السفر إلى سورية لحضور الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات. وقد مر أكثر من عام منذ إجراء المشاورات السابقة. ولا يمكن للحكومة السورية أن تختار خيبراً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المشاركين في التقييم. وهي ملزمة بدلاً من ذلك بالتعاون الكامل مع المنظمة.

وسمعنا مرة أخرى اليوم أن نظام الأسد يواصل حجب الأدلة التي تدعم التدمير المزعوم في عام ٢٠٢١ لأسطواناتي الكلور المتصلتين بالهجوم بالأسلحة الكيميائية في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وسمعنا مرة أخرى أن نظام الأسد لا يزال لا يقدم تفسيراً لسبب نقل أسطواناتي الكلور هاتين من موقعهما الذي تم تفتيشه وتوثيقه، على الرغم من التعليمات المحددة بعدم نقلهما دون إخطار مسبق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموافقتها. وتم نقلهما إلى موقع الغارة الجوية، حيث زُعم أنهما دُمرت.

واعتقد أن من المهم مرة أخرى أن نشير إلى أن كلاً من التعديلات الـ ١٧ التي أدخلتها الحكومة السورية على إعلانها كان رداً على المواد غير المبلغ عنها والمخالفات في إعلان سورية التي كشف عنها خبراء المنظمة الذين أجروا تحرياتهم الوافية. وليست التعديلات دليلاً على التعاون الجاد، بل أدخلت بسبب عدم تعاونها الكامل.

وعلى الرغم من الادعاءات المألوفة بعكس ذلك من قبل سورية وداعميها، فإن نظام الأسد لم يتعاون بشكل كامل مع المنظمة، كما هو مطلوب منه بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولم تكن سورية صريحة

وإذ أنتقل إلى المسألة قيد النظر، لا بد لي من القول إن شواغلنا فيما يتعلق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن سورية معروفة جيداً. واسمحوا لي أن أكررها بإيجاز لأننا نجتمع، أساساً، بشأن هذا الموضوع. وهي تشمل العمل الميسر الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وانتهاكات الأمانة الفنية لمنهجية اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ والحقائق المكتشفة للتزوير الصريح الذي حدث عندما كان العمل جارياً في إعداد تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن حادث دوما؛ ونشاط فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي الذي ينشر مراراً وتكراراً استنتاجات متحيزة بشأن مسؤولية دمشق، في تجاهل لحقيقة أن الإرهابيين استخدموا الأسلحة الكيميائية؛ والأهم من ذلك، عدم وجود رغبة من جانب قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تصحيح هذا الوضع المؤسف.

وقد تناولنا هذا الأمر بتفصيل كبير في آخر جلسة عقدناها، قبل أقل من أسبوعين، ولذلك لن أسهب في الحديث عنه الآن. اسمحوا لي ببساطة أن أكرر أننا نتوقع أن يجد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في المستقبل القريب جداً، وقتاً في جدول أعماله الذي يزعم أنه حافل لتقديم إحاطة إلى المجلس والإجابة على جميع الأسئلة التي طرحها الاتحاد الروسي عليه في وقت سابق. وإلا، فإن شكوكنا في أن الأمانة الفنية لديها ما تخفيه ستزداد شدة. ليس هناك شيء آخر يمكنني قوله اليوم.

**السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر

الممثلة السامية على إحاطتها صباح اليوم.

لا يزال من الضروري أن يتلقى مجلس الأمن هذه المعلومات المستكملة بانتظام عن الأسلحة الكيميائية في سورية وعن العمل الحاسم الأهمية الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد.

في الأسبوع الماضي، تلقى مجلس الأمن التقرير رقم ١٠١ للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن الأسلحة الكيميائية السورية (انظر S/2022/181) - التقرير رقم ١٠١ - ومع ذلك،

السورية. وينبغي لمجلس الأمن أن يمضي في عمله على أساس الفعالية من خلال خفض وتيرة نظره في مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية أو الجمع بين المسائل ذات الصلة للنظر فيها بشكل مشترك. تحيط الصين علماً بالتقرير الشهري الأخير (S/2022/181، المرفق) بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية والذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد ناقش المجلس مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8982). ولم يحرز أي تقدم آخر حتى الآن.

وأود أن أؤكد مجدداً موقف الصين. إن مسألة الأسلحة الكيميائية مسألة تكتسي أهمية بالغة. وينبغي أن يجري تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإسنادها للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية بدقة في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مع احترام الوقائع واستخلاص استنتاجات تستند إلى أدلة قاطعة.

وفي هذا الصدد، ما برحت الصين قلقه بشأن إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية وعمله. قبل إصدار تقرير جديد، ينبغي لبعثة تقصي الحقائق أولاً أن توضح الأسئلة المتعلقة بتقرير حادث دوما، فضلاً عن وضع معايير بشأن مصادر المعلومات وأساليب العمل وتحسين مصداقية عملها.

يجب حل مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية من خلال الحوار والتعاون. ودعوا الأمانة الفنية إلى إبداء المرونة بإرسال الخبراء الذين يحملون تأشيرات صالحة إلى سورية لإجراء مشاورات بشأن تقييم الإعلان الأولي لتجنب الجمود.

كما نشجع الأمانة الفنية على الحفاظ على التواصل مع الحكومة السورية بشأن مسائل مثل الزيارات إلى المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية وعقد الاجتماعات الوجيهة بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين في سورية. وفيما يتعلق بالمعلومات التي قدمتها الحكومة السورية عن حيازة المنظمات

في إعلانها بشأن نطاق برنامجها للأسلحة الكيميائية. ولم تنفذ بعد أيّاً من التدابير التي طلبها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعد أن وجد فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة أنها استخدمت تلك الأسلحة ضد شعبها في ثلاث هجمات منفصلة في اللطامنة في مارس/آذار ٢٠١٧.

وبدلاً من التعاون، يقدم نظام الأسد أعداراً ومزاعم واهية بالتحيز. إن التقارير المفصلة عن التحقيقات المحايدة والموضوعية والوفائية التي يجريها خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تُقنّد هذه المزاعم.

ومن المؤسف أن لنظام الأسد من يساعده في المجلس. لقد نشر الاتحاد الروسي مراراً وتكراراً معلومات مضللة بشأن استخدام سورية المتكرر للأسلحة الكيميائية. إن شبكة الأكاذيب الأخيرة التي أطلقتها روسيا في محاولة لتبرير الحرب المتعمدة وغير المبررة التي شنتها ضد أوكرانيا يجب أن توضح بصورة مطلقة ونهائية أنه لا يمكن الوثوق بروسيا أيضاً عندما تتحدث عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ساعدت القاعدة العالمية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية على جعل العالم مكاناً أكثر أمناً. والفشل في محاسبة النظام السوري على استخدامه للأسلحة الكيميائية وانتهاكاته لالتزاماته الدولية لا يعرض للخطر الشعب السوري وشعوب الشرق الأوسط فحسب، بل يعرضنا جميعاً للخطر.

وفي الختام، تدعو الولايات المتحدة مرة أخرى نظام الأسد إلى إنهاء عرقلة المنهجية لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإلى التعاون الكامل مع بعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات وفريق التحقيق وتحديد الهوية، والوفاء بالتزاماته الدولية المتعلقة بهذه الأسلحة المروعة بصورة مطلقة ونهائية.

**السيد شنغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. بادئ ذي بدء، تود الصين أن تردد تعليق روسيا بشأن تحسين أسلوب العمل فيما يتعلق بالقضية



الرئيس بوتين أن هجوم خان شيخون - الذي وجدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة الخبيثة والمحايدة أن نظام الأسد مسؤول عنه - كان مدبراً من قبل الغرب.

وقدمت روسيا أكثر من ٤٠ رواية مختلفة حول الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي نفذه عملاؤها العسكريون في ساليبور قبل أربع سنوات.

ولم نر سوى التعتيم والأكاذيب فيما يتعلق بالهجوم بعامل من فئة نوفيتشوك على أليكسي نافالني.

وبينما يستمع الزملاء إلى البيانات الروسية خلال هذه الجلسة، أطلب إليهم أن ينظروا في من ينبغي أن نصدقه. هل ينبغي لنا أن نصدق الدولة التي لها سجل حافل في استخدام الأسلحة الكيميائية، والتي أنكرت وحرفت الأسئلة حول الهجمات التي شنها عملاؤها ونظام الأسد، سواء في خان شيخون أو اللطامنة أو سراقب، أم ينبغي لنا أن نصدق المنظمات الدولية المستقلة والمحايدة التي أجرت تحقيقات دقيقة، ونسبت المسؤولية استناداً إلى أدلة واضحة؟

وقد سمع المجلس ما يكفي من الأكاذيب بشأن الأسلحة الكيميائية من الاتحاد الروسي. ويجب أن نتوقف عن التظاهر بأن نظام الأسد يتصرف بحسن نية. وينبغي لنا أن ندافع عن القواعد التي اتفقنا عليها جميعاً، وأن نواجه من يخالفونها ونحاسبهم على أفعالهم.

وأخيراً، أشير إلى أن ليبيا مدرجة في جدول أعمالنا ليوم الأربعاء المقبل. وأتطلع إلى مناقشتها عندئذٍ.

**السيد خوجة** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

لدي التزام أخلاقي بأن أقول بضع كلمات حول ما يحدث هذه الأيام في ماريوبول قبل أن أعود إلى موضوع سورية.

هناك مدينة يبلغ عدد سكانها حوالي نصف مليون نسمة في أوكرانيا - البلد الذي يتعرض منذ أسبوعين لهجوم وحشي من روسيا.

الإرهابية للأسلحة الكيميائية واستخدامها لها، يجب على الأمانة الفنية أن تأخذ ذلك على محمل الجد.

تواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حالياً تحديات في عملها. والأطراف منقسمة ومتعارضة بشكل خطير. ونأمل أن يبذل المدير العام والأمانة الفنية جهوداً أكبر لدعم الموضوعية والحياد، وعدم تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتشجيع الدول الأطراف على العودة إلى تقليد اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، والحفاظ على سلطة المنظمة وفعاليتها.

وتأمل الصين أيضاً في أن يأتي المدير العام نفسه لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

**السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

قبل ١٠ أيام فقط، ناقشنا سورية وأسلحتها الكيميائية في المجلس (انظر S/PV.8982). وكان من الواضح آنذاك أن سورية لا تزال غير متعاونة. ولا تزال المسائل الخطيرة المعلقة المتصلة بإعلانها بشأن الأسلحة الكيميائية، والتي تشمل مصير آلاف الذخائر الكيميائية ومئات الأطنان من العوامل الكيميائية، دون حل.

**ولا تزال أحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) تنتهك.** لذلك ندعو النظام السوري، كما نفعل كل شهر، إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والعودة إلى الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في الأيام الـ ١٠ المنقضية منذ آخر جلسة لنا، واصلت روسيا حربها العدوانية ضد أوكرانيا وحاصرت المدن وقتلت المدنيين بشكل عشوائي وأجبرت الملايين على الفرار بحثاً عن الأمان. وأوجه التشابه مع أفعال روسيا في سورية واضحة. ومما يؤسف له أن المقارنة تمتد أيضاً إلى الأسلحة الكيميائية، حيث نرى الشبح المألوف للمعلومات الروسية المضللة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية يطلّ برأسه في أوكرانيا. إن لروسيا تاريخاً طويلاً من التحريف والإنكار والسلوك المعيق عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية. ففي عام ٢٠١٧، ادّعى

كما نؤكد من جديد إدانتنا الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف.

وما زلنا مقتنعين بأن الإلتزام السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيصب أولاً وقبل كل شيء في مصلحة البلد ومواطنيه، وبالتالي سيمنح المجلس من تقديم دعم أكثر فعالية للشعب السوري في سعيه إلى بناء مستقبل سلمي وأفضل. لقد حان الوقت لكي يفهم النظام ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أنهى بياني من حيث بدأت - بأوكرانيا. وبينما نتكلم عن الأسلحة الكيميائية في سورية، نشعر بقلق بالغ إزاء مزاعم مسؤولي الكرملين المتعلقة بوجود مختبرات للأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أوكرانيا. ونذكر مدى الضرر الذي يمكن أن تحدثه هذه المعلومات. ونعتبرها ذريعة زائفة أخرى رأينا روسيا تستخدمها مرارا وتكرارا لتبرير ما لا يمكن تبريره ولتسويع ما لا يسوغ - أعمالها المروعة في أوكرانيا.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** بادئ ذي بدء، أود أن

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

ويجب ألا يغيب عن بالنا سبب وجودنا هنا. فمنذ عام ٢٠١٣، استخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد سكانه في ثماني مناسبات على الأقل. وقد تجلّى ذلك بشكل لا لبس فيه في التحقيقات التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ومع ذلك، ومنذ اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع قبل أكثر من ثماني سنوات، لم يحرز أي تقدم.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، ترحب فرنسا بنشر تقريرتي بعثة تقصي الحقائق قبل بضعة أسابيع (S/2022/85، المرفق و S/2022/116، المرفق). إنهما موثقان بشكل جيد. ويظهران أن الأسلحة الكيميائية استخدمت في مارع في عام ٢٠١٥ وفي كفرزيتا في عام ٢٠١٦. وعمل فريق التحقيق

إنها مدينة يحاصرها ويعزلها المعتدي، الذي لم يتمكن من الاستيلاء عليها ويعكف على قصفها بوحشية. إنها مدينة تركت بدون كهرباء أو ماء أو طعام - كل ما هو مطلوب للعيش - وحيث يقطع المدنيون الأشجار لاتقاء البرد ويذوبون الثلج للشرب وكي لا يموتوا من الجفاف. هذه هي ماريوبول - التي كانت ذات يوم مركزا للصناعة والتعليم في أوكرانيا، وهي الآن أرض محروقة، وتمثل وجه العدوان الروسي.

وبالأمس، ربما اعتقد أضعف الناس وأقلهم حيلة، النساء الحوامل مع أطفالهن حديثي الولادة، أنهم في أحد أكثر الأماكن أمنا التي يمكن للمرء أن يتصورها - المستشفى، حيث يذهب المرء للشفاء وحيث يتم الاعتناء به. ولم يكن كذلك. وتساقطت القنابل الروسية عليهن في هجوم متعمد. وسمعنا أنها كانت قاعدة للجيش الأوكراني. لكن ما رأيانه كان نساء في المخاض بين الانقباض.

ونحن ندين ذلك الهجوم بأشد العبارات. إنها جريمة، وينبغي ألا تبقى بدون عقاب، ولا ينبغي لأحد أن يفلت من العقاب.

(تكلم بالفرنسية)

وقبل أقل من أسبوعين، أبدينا ملاحظة بشأن هذه المسألة التي أصبحت للأسف حقيقة ثابتة ودائمة - عدم تعاون سورية المتعمد للاستجابة للمطالب الواردة بوضوح في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر S/PV.8943). ونشيد بالعمل المهني والمحايد الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية لتسليط الضوء بالكامل على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وهو أمر لا شك فيه.

ومع ذلك فمنذ أكثر من عام لم يقدّم فريق خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأي تحقيق على الأراضي السورية، ذلك لأن سورية تختبئ وراء رد غير دقيق ولا كامل بموجب شروط اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونطالب السلطات السورية بالتعاون الكامل والقاطع مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونرفض أي جهود لتشويه سمعة عملها أو تسييسه. وليس لسورية الحق في اتخاذ قرار بشأن النظام الداخلي أو اختيار المفتشين.



ثانياً، نأسف لاستمرار التأخيرات في إصدار التأشيرات لفريق تقييم الإعلانات. إن المشاورات المنتظمة لفريق تقييم الإعلانات مهمة لكفالة التعاون المتسق وتبادل المعلومات وتقديم المساعدة التقنية إلى سورية. وفي ذلك الصدد، أود أيضاً أن أشدد على الالتزام الذي يقع على سورية بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويذكر القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) صراحة التزام سورية بقبول الموظفين الذين تعينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإفساح السبل أمامهم للوصول فوراً ومن دون قيد إلى أي موقع وإلى جميع المواقع ومنحهم الحق في تفتيشها.

ثالثاً، طلبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مزيداً من المعلومات عن الهجوم المبلغ عنه على مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية يبدو أنه يحتوي على معدات ذات صلة بتحقيق تجريبه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وطلبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً الإعلان عن جميع أنواع وكميات العوامل المؤثرة على الأعصاب غير المعلنة المنتجة و/أو المحورة إلى أسلحة في مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن تمتثل سورية لتلك الطلبات.

رابعاً، من الضروري جداً أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لاستعادة حقوقها وامتيازاتها المعلقة كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأود أختتم بياني بالتأكيد على أن التعاون شرط أساسي لتسوية جميع المسائل التي لم تحل، وفي نهاية المطاف إنجاز هذا الجهد الذي دام ثماني سنوات لكفالة القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على الإحاطة المهمة جداً التي قدمتها لمجلس الأمن اليوم.

وتحديد الهوية لتحديد هوية الجناة هو عمل أساسي. وستولي فرنسا اهتماماً لاستنتاجاته الإضافية.

ثانياً، من غير المقبول أن يستمر النظام السوري في عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولم يُصدر بعد التأشيرات اللازمة لنشر فريق التقييم الأولي للإعلان. ولا يزال يتدخل في اختيار المفتشين. ويسعى، تحت ذرائع كاذبة، إلى عرقلة مهام الأمانة الفنية، التي تظهر مثابرة وأهلية مهنية عالية. وحملات التضليل ضدها غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

ثالثاً، إن التدابير المتخذة في نيسان/أبريل ٢٠٢١ في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست تدابير لا رجعة فيها. ويمكن استعادة الحقوق والامتيازات المعلقة. وكل ما هو مطلوب هو أن تمتثل سورية لالتزاماتها بها بموجب المعاهدات.

والجميع يعرف الأعمال الدنيئة التي يتحمل النظام مسؤوليتها. ولهذا السبب تلتزم فرنسا التزاماً راسخاً بمكافحة الإفلات من العقاب. ويلجأ الضحايا إلى المحاكم الوطنية. ولنتأكد بوضوح: لن يكون هناك تساهل مع مجرمي الحرب الذين يستخدمون هذه الأسلحة المروعة، التي يحظرها القانون الدولي.

السيدة هايبرباك (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على تقديمها إحاطة أخرى بشأن التقدم المحرز نحو القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

وأود أن أبدأ بالتأكيد على رسالة النرويج الثابتة المتمثلة في وجوب أن تقي الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). واليوم، أود أن أسلط الضوء على أربعة بنود تتطلب اهتماماً فورياً في ذلك الصدد.

أولاً، وهو البند الأكثر إلحاحاً، هناك ٢٠ مسألة عالقة في الإعلان الأولي لسورية لا تزال دون حل. ونحث سورية على تقديم معلومات وتفسير فني كافٍ لإغلاق تلك المسائل العالقة.

بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى استنتاجات مماثلة. ولا يوجد مبرر لتلك الهجمات ولا يجوز السماح لأحد بالخلط بين هذه الحقائق أو تبريرها.

ويجب على المجلس أن يتمسك بأحكامه الواردة في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وأن يقف متحدا خلف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملها لكفالة تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري بشكل يمكن التحقق منه. وفي الوقت نفسه، ينبغي لسوريا أن تتخبط في تعاون جاد وهادف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل في هذا الملف.

ونأمل أن يتم عقد الاجتماع المقترح بين المدير العام أرياس ووزير الخارجية المقداد قريبا وأن يركز على تحقيق نتائج ملموسة. وتدعو أيرلندا سورية إلى التعاون بإخلاص مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إكمال الترتيبات اللازمة لذلك الاجتماع. وقد أوضحت الأمانة الفنية الإجراءات الملموسة اللازمة لحل المسائل العالقة بخصوص إعلانات سورية. وعلى سورية أن تتفقد هذه الإجراءات وأن تقدم الإيضاحات اللازمة بشأن جميع المسائل العالقة.

ونحث سورية على الكف عن عرقلة نشر فريق تقييم الإعلان فيها، وهي عملية نشر ظلت عالقة الآن لمدة عام تقريبا. وبموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن سوريا ملزمة بإتاحة الدخول الفوري وغير المقيد لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتدعو سورية إلى إصدار التأشيرات اللازمة لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات بغية تمكين المنظمة من مواصلة أعمال التفتيش. ويجب أن تتخذ مشاركة سورية شكل عمل إيجابي ومثمر بدلا من التذرع بالأعذار والتأخير. وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود لحل المسائل العالقة بخصوص هذا الملف.

**السيد ليتي نوفائيس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. وكذلك أرحب بوفود الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على أهمية الحفاظ على التزامنا الجماعي بالتمسك بالقاعدة القانونية الدولية التي تحظر الأسلحة الكيميائية، وهي أسلحة بغیضة. ولا يمكن تبرير استخدامها في أي وقت وفي أي مكان.

ولا يزال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها المنظمة المستقلة التي كلفها المجتمع الدولي بتنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، دور أساسي في الحفاظ على الحظر المطلق للأسلحة الكيميائية. وقد أظهرت المنظمة بوضوح وبشكل متكرر، من خلال اضطلاعها بذلك الدور، نزاهتها ومهنياتها وحيادها، بما في ذلك في عملها بشأن سورية.

إن الجهود الجارية داخل المجلس وخارجه لتسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونتائج والدفاع عن أعمال سورية هي مثار قلق عميق. وينبغي أن يكون المجلس موحدا وواضحا في دعمه الكامل للمنظمة ومديرها العام أرياس، وفي رفضه لجهود التضليل الرامية إلى تقويض عمل المنظمة.

وتتطوي الجهود التي تبذلها سورية وغيرها لإحباط عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على عواقب وخيمة. فلأكثر من ثماني سنوات، سعت المنظمة إلى حل المسائل المحيطة بتصريحات سورية. ولا تزال هناك عشرون مسألة جوهرية عالقة. وهي تشمل مرافق الإنتاج، ومخزونات الذخائر والعوامل، وأنشطة البحث والتطوير التي تركتها سورية من دون أن تعلن عنها.

وخلال الفترة نفسها، أظهرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، باستخدام أدلة واضحة ومقنعة، وقوع ١٧ حادثة استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية على الأرجح أو بالتأكيد في سورية، في بعض الحالات على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكن في معظم الحالات على أيدي القوات الجوية السورية. وقد أدت تلك الهجمات إلى مقتل مئات الأشخاص وإصابة آخرين بجروح دائمة، كما أدت إلى معاناة أعداد من الناس أكبر بكثير. وقد توصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية وبعثة التحقيق المشتركة

وترحب البرازيل بالجهود التي بذلها مؤخرا كل من المدير العام للمنظمة ووزير الخارجية والمغتربين السوري لعقد اجتماع شخصي. وهذا هو النهج البناء الذي يساعد على بناء الثقة ويمهد الطريق لاستمرار الحوار الشامل والفعال. ونشجع كلا الطرفين على مواصلة العمل القيم لكفالة انعقاد الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، نشجع الحكومة السورية على إتاحة الوصول الكامل لأفرقة خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عن طريق إصدار التأشيرات اللازمة. وبمجرد أن يبدأ رفع لقيود المفروضة على السفر في جميع أنحاء العالم، فإننا نتطلع إلى نشر المزيد من عمليات التفتيش الموقعي، الأمر الذي يمكن أن يساعد على التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بالملف السوري.

**السيدة مايترا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** نود أن نشكر السيدة ناكاميتسو، وكيلا الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على ما قدمته من معلومات مستكملة.

لقد أحطنا علما بمضمون آخر التقارير التي قدمها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وكذلك بالتقرير الشهري الذي قدمته الجمهورية العربية السورية ويتضمن تفاصيل التدابير المتخذة لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونشجع على استمرار التعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل التوصل إلى حل مبكر لجميع المسائل العالقة. وما زلنا نأمل أن تُعقد الجولة الخامسة والعشرون من المحادثات بين فريق تقييم الإعلانات والجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضا أن يُعقد قريبا الاجتماع الحضوري بين وزير الخارجية والمغتربين في سورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويتمثل موقفنا المبدئي في أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك فريد من نوعه وغير تمييزي لنزع السلاح للقضاء على فئة كاملة

قبل ١٠ أيام فقط اجتمعنا هنا للتداول بشأن هذا الموضوع بالذات ولمناقشة نفس التقارير التي أعدها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق في سورية. ويجب على المجلس أن يولي اهتماما وثيقا للتقدم المحرز في القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية وفي كل مكان، فضلا عن إنفاذ المساءلة عن استخدامها. ومع ذلك، ترى البرازيل أنه ينبغي مناقشة تواتر هذه الاجتماعات بشكل أفضل بين الأعضاء، وإلا فإننا نخطر بالتقليل من الأهمية التي توليها الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى للموضوع.

أما بعد، فأشكر مرة أخرى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الأخير (S/2022/181، المرفق). وتؤيد البرازيل بثبات عمل المنظمة في تنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتدين البرازيل بأشد العبارات الممكنة استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، في أي مكان، ومن جانب أي شخص، وتحت أي ظرف من الظروف. ولذلك فإننا نؤيد كون منظمة حظر للأسلحة الكيميائية قوية وشفافة ومستقلة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشير مرة أخرى إلى العمل المهم الذي قامت به بعثة تقصي الحقائق، بما في ذلك آخر تقاريرها عن الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في مارع وكفرزيتا. وقد أجرت البرازيل تحليلا شاملا، ليس فقط لهذه التقارير، بل أيضا للتقارير السابقة الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن الوقائع المتصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونظرا لخطورة الحالة، نكرر التأكيد على أن جميع التحقيقات المتعلقة بتلك الحوادث يجب أن تكون محايدة ومتوازنة وتقنية وشاملة.

ونواصل الدعوة إلى إعادة الثقة بين المنظمة والجمهورية العربية السورية، بوصف ذلك خطوة أساسية نحو التغلب على التسييس المؤسف الذي قوض ثقافة توافق الآراء داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات صنع القرار التابعة لها.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها بشأن الأنشطة المضطع بها في الشهر الماضي من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، عملاً بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وترحب الدول الأفريقية الثلاث بتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يغطي الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ شباط/فبراير (S/2022/181، المرفق). ونرحب أيضاً بمشاركة ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية في هذه الجلسة.

باتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، أبدى المجلس اعتراضه الإجماعي والقوي على استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان من قبل أي كان أي ظرف من الظروف، وإدراكاً من المجلس للتهديد الذي يشكله ذلك لصون السلام والأمن الدوليين، أيد القرار التدمير السريع والقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية السورية. وفي هذا السياق، ننوه بدور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ومع ذلك، نلاحظ بقلق التباين المستمر بين مواقف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية فيما يتعلق بالثغرات والتناقضات والمسائل المعلقة التي لم تُعالج في التقارير الأولية واللاحقة المقدمة من سورية، وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أنه يمكن إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية من خلال تعزيز العلاقات والتعاون بحسن نية بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى جانب هيئاتها التنفيذية، والهيئة الوطنية السورية. ولذلك، نحث المجلس على توفير دعم متسق للجهود المبذولة في هذا الصدد.

ونرى أن الاجتماع الحضوري المقترح بين وزير الخارجية والمغتربين، السيد فيصل المقداد، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يمكن أن يكون فرصة مفيدة لبناء الثقة وإعادة تقيد سوريا

من أسلحة الدمار الشامل. وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها بصورة كاملة وفعالة وغير تمييزية. ونندعم الجهود الجماعية التي تبذلها جميع الأطراف لكفالة الحفاظ على مصداقية الاتفاقية ونزاهتها على أكمل وجه.

وتعارض الهند استخدام أي جهة للأسلحة الكيميائية، وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وتؤكد الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايداً وموضوعياً وذو مصداقية. وينبغي أن يتقيد تحقيق كهذا بدقة بالأحكام والإجراءات المكرسة في الاتفاقية وأن يكون متوافقاً مع توازن القوى الدقيق والمسؤولية المكرسين فيها لإثبات الوقائع والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة.

كما حذرت الهند مراراً وتكراراً من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في المنطقة. كما أشارت تقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى عمليات نشر متكررة للأسلحة الكيميائية من قبل الجماعات الإرهابية المحظورة من جانب الأمم المتحدة وتلك المرتبطة بتنظيم داعش ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. ولا يزال تنظيم داعش نشطاً في سورية والعراق، حيث يسعى التنظيم إلى إعادة بناء قدراته، كما يتضح من الهجوم على سجن الحسكة في كانون الثاني/يناير.

ولا تزال الهند تعتقد أن إحراز تقدم على المسارات السياسية والإنسانية الأخرى سيساعد أيضاً في تيسير عملية السلام السياسية ككل في سورية، كما دعا إلى ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن: غابون وكينيا وبلدي، غانا.

التحقيق وتحديد الهوية، ونشدد على ضرورة أن تظل الهيئتان مستقلتين وشفافتين ومحابتين في تنفيذ ولاياتهما.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا موقف أفريقيا المبدئي الرفض لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي كان وتحت أي ظرف من الظروف، لأنه لا يوجد سبب يمكن أن يبرر استخدامها. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تأييدنا للجهود الرامية إلى التعجيل بالإنهاء من جهود القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

**السيد أوتشوا مارتينس (المكسيك)** (تكلم بالإسبانية): بداية، أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على عرضها وأرحب بمشاركة وفود سورية وإيران وتركيا.

نجتمع مرة أخرى اليوم لاستعراض ملف الأسلحة الكيميائية السوري، ونلاحظ أن التناقضات لا تزال قائمة في الإعلان السوري الأولي. ومما يؤسف له أنه على الرغم من المحاولات العديدة، لم يتسن أيضا عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بسبب رفض إصدار تأشيرات لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات. ونناشد السلطات السورية مرة أخرى باحترام ولكن بحزم أن تيسر عمل فريق تقييم الإعلانات.

وفيما يتعلق بالزيارات المقررة في عام ٢٠٢٢ إلى مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة وجمريا، نحث السلطات على السماح بنشر مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الموعد المقرر. وبالمثل، نحدد طلبنا للحصول على توضيح بشأن الوقائع المتعلقة بالاحتفاظ بأسطواناتي الكلور المرتبطتين بهجوم دوما الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٨، ونقلهما من دون تصريح.

ونأسف لأن سورية لا تزال لا تمتثل للالتزامات المنصوص عليها في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وبموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية نفسها. وندعوها مرة أخرى إلى الامتثال لكليهما. وكما ذكرنا في الجلسة المعقودة في شباط/فبراير (انظر S/PV.8982)، نلاحظ مع القلق أن التحقيقات التي أجرتها بعثة تقصي الحقائق في سورية وجدت أسبابا

بالتزاماتها. ولذلك، نتوقع أن يحرز المسؤولون المعنيون تقدما ذا مغزى لكي يتسنى عقد ذلك الاجتماع عاجلا وليس آجلا.

وتحيط الدول الأفريقية الثلاث علما بتقديم الهيئة الوطنية السورية تقريرها الشهري التاسع والتسعين إلى المجلس التنفيذي بشأن الأنشطة الجارية على أراضيها فيما يتصل بتدمير أسلحتها الكيميائية، فضلا عن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التابعة لها، على نحو ما طلب منها المجلس التنفيذي.

فيما يتعلق بنشر فريق تقييم الإعلانات في سورية، تحت الدول الأفريقية الثلاث الهيئة الوطنية السورية على الامتثال لالتزاماتها بتمكين جميع أعضاء الفريق من الوصول إلى سورية دون قيود ودون عوائق. ونعتقد أن فريق تقييم الإعلانات والهيئة الوطنية السورية يمكنهما، عن طريق العمل بشكل تعاوني من خلال تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات، استكشاف الفرص المتاحة للتغلب على القيود الحالية التي تعترض عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات.

ونتطلع أيضا إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الجولات اللاحقة من عمليات التفتيش على منشأتي برزة وجمريا التابعتين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، والتي من المزمع القيام بها في هذا العام. ونحيط علما بالدعم المستمر من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار الاتفاق الثلاثي الذي تم التوصل إليه مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية. كما تقر الدول الأفريقية الثلاث بالصعوبات التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة أمام عمل المنظمة في سورية وتلاحظ التزام الأمانة الفنية بضمان الاستمرارية، ريثما يتحسن الوضع.

وستواصل مجموعة الدول الأفريقية الثلاث دعم تدابير المساءلة الرامية إلى محاسبة الجناة وردع الدول والجهات من غير الدول عن مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتعزيز القواعد الدولية المناهضة لاستخدامها. وننوه في هذا الصدد بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة تقصي الحقائق في سورية وفريق

زيارة فريق تقييم الإعلان التابع للمنظمة إلى سورية سيساهم في تحقيق هذه الغايات.

وفي سياق تواجد الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، مثل تنظيم داعش الإرهابي، في سورية وسعي هذه الجماعات إلى تطوير أسلحتها وقدراتها القتالية، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لمنع حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعليه، نشدد على أهمية الاستمرار في مكافحة داعش في سورية لمنع من إعادة ترتيب صفوفه أو حصوله على الأسلحة الكيميائية.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة مواصلة العمل مع الدول الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للقضاء كلياً على هذا التهديد، والذي يشكل خطراً جسيماً على السلم والأمن الدوليين. كما نؤكد على أهمية إحراز تقدم في الملف الكيميائي وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

أستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** لن أستغرق الكثير من وقت زملائي.

بما أن عدداً من زملائنا الغربيين تطرقوا إلى مسائل لا تتصل بموضوع جلسة اليوم - أي العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا - أود أن أرد على ما قيل. على سبيل المثال، ذكر ممثل ألبانيا حالة مستشفى الولادة رقم ١ في ماريوبول، حيث زُعم وقوع إصابات بعد هجوم شنه الطيران الروسي. لقد وزعنا أمس، كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، رسالة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي، أكدنا فيها أننا في أوائل آذار/مارس، في بياننا أمام المجلس (انظر S/PV.8988)، استرعينا انتباه الأعضاء إلى أن المرفق المعني قد استولت عليه كتيبة أزوف منذ فترة طويلة وحولته إلى مرفق عسكري للقوميين الأوكرانيين.

معقولة للاعتقاد بأن المواد الكيميائية استُخدمت كأسلحة في مارع وكفر زيتا. ومما لا شك فيه أن إمكانية حصول جهات من غير الدول، بما فيها جهات أدرجها المجلس في قائمة الجماعات الإرهابية، على أسلحة كيميائية أمر يبعث على القلق البالغ.

وتعرب المكسيك مرة أخرى عن ثقتها في مهنية ونزاهة واستقلالية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقة التحقيق التابعة لها، وتكرر إدانتها لاستخدام أي نوع من الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف.

في الختام، تؤكد المكسيك مجدداً أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. وندعو إلى الامتنثال الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والمشاركة البناءة في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الإمارات العربية المتحدة.

في البداية أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

إن القضاء كلياً على الأسلحة الكيميائية هدف اتفق عليه المجتمع الدولي في ظل الآثار المروعة الناجمة عن استخدامها. وفي هذا الإطار، نكرر الموقف المبدئي لدولة الإمارات والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي من كان وفي أي مكان، حيث يشكل استخدامها انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي، ويُعد أيضاً تهديداً جسيماً للأمن والسلم الدوليين.

وبشأن مناقشة اليوم، فإن إحداث تقدم ملموس في ملف الأسلحة الكيميائية المعني بالأزمة السورية يتطلب معالجة الفجوات القائمة. وبشكل مبدئي، ينبغي تشجيع إجراء حوار بناء وهادف بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية. وأن يتم الارتقاء بسبل التعاون بينهما بروح تقوم على المبادئ التي أنشئت عليها المنظمة بطابعها الفني، ومنها التوافق وعدم التسييس. ونرى أن تيسير



قبل تسعة أعوام، وبالتحديد في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، قامت مجموعات إرهابية بإطلاق قذيفة تحمل مواد كيميائية سامة على منطقة خان العسل في محافظة حلب، مما أدى إلى استشهاد ٢٥ شخصا، معظمهم من قوات الجيش العربي السوري، وإصابة ١١٠ غيرهم بحالات اختناق وإغماء. على إثر تلك الحادثة بادرت حكومة بلادي بتقديم طلب إلى الأمين العام السابق للأمم المتحدة لتشكيل بعثة فنية مستقلة للتحقيق في الحادثة. والمؤسف أنه على الرغم من التلؤ والمماثلة لأشهر في تشكيل تلك البعثة فإنها لم تقم أبداً بزيارة موقع الحادثة ولم يتم إجراء أي تحقيقات بشأنها حتى اليوم، لتبقى حادثة خان العسل دليلاً على تغطية دول معروفة على جرائم التنظيمات الإرهابية وشاهدًا حياً على حجم التلاعب والتسييس بشأن ما يُسمى بالملف الكيميائي السوري.

إن ما جرى بشأن التحقيق في حادثة خان العسل، وأكرر، التي استشهد على إثرها ٢٥ شخصا، معظمهم من قوات الجيش العربي السوري، وأصيب ١١٠ بحالات اختناق وإغماء، بات على مدى السنوات الماضية نهجا لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التعامل مع الطلبات التي وجهتها الحكومة السورية للبعثة للتحقيق في حوادث مماثلة استخدمت فيها التنظيمات الإرهابية الأسلحة والمواد الكيميائية السامة ضد المدنيين والقوات الحكومية. إذ تم اتباع نهج التلؤ والمماثلة ذاته.

هذا إلى جانب اتباع بعثة تقصي الحقائق لأساليب عمل خاطئة وخطيرة لا تتسق مع الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية ولا مع ورقة الشروط المرجعية، بما في ذلك قيامها بتلقي واستلام العينات من أطراف ثلاثة مجهولة الهوية وخارج أراضي الجمهورية العربية السورية بدلا من القيام بجمعها بنفسها، كما تقتضي أحكام الاتفاقية، وبدلاً من الحفاظ على سلسلة حضانتها أيضاً، ناهيك عن اعتماد البعثة للمصادر المفتوحة وما يردّها من التنظيمات الإرهابية ورعاتها ومشغليها، مما قادها إلى التوصل لنتائج غير صحيحة وقوض مصداقية تقارير المنظمة ومهنية عملها.

لم تتواجد هناك نساء للولادة منذ فترة طويلة، وهو ما يمكن تأكيده من أدلة وفيرة على وسائل التواصل الاجتماعي.

علاوة على ذلك، إذا كان أعضاء المجلس ينظرون في مواصلة استكشاف هذا الموضوع، أود أن أشدد على أن سكان ماريبول، الذين تستخدمهم كتبية أزوف كدروع بشرية، قد شاهدوا الصور المنشورة على الإنترنت وتعرفوا على عارضة الأزياء في الصور وأن اسمها ماريانا بودغورسكايا. إنها تلعب دور ثلاث نساء حوامل، وبمساحيق تجميل مختلفة لكل شخصية. ويمكن أيضاً رؤيتها في صور أخرى التقطها نفس المصور، إيغيني مالوليتكا، الذي يغطي أحداث المأساة في أوكرانيا. يعمل هذا المصور مع وكالة أسوشيتد برس ونيويورك تايمز وما إلى ذلك.

أحث زملائي على عدم نشر هذا الزيف في مجلس الأمن. لقد نلنا ما يكفي من أصحاب قصة الخوذ البيضاء، ولكن أعضاء المجلس لم يتعلموا الدرس. ولذلك أدعوهم إلى التحلي بحس المسؤولية في جلساتنا.

الرئيس: طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد شينغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** موضوع جلسة اليوم هو مسألة المواد الكيميائية في سورية. وتأمل الصين أن يتمكن أعضاء مجلس الأمن من التركيز على موضوع هذه الجلسة والامتناع عن عرض مسائل لا تتصل بالموضوع قيد المناقشة، وذلك لضمان قدرة المجلس على النظر في المسائل ذات الصلة والتداول بشأنها بطريقة فعالة وطبيعية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية):** السيد الرئيس، بداية يتوجه وفد بلادي بالتهنئة لكم ولدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على تولي رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. وكلنا ثقة بإدارتكم الناجحة لأعماله. كما نتوجه بالشكر للوفد الدائم للاتحاد الروسي على الجهود التي بذلها خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي.

إن نجاح عمل المنظمة يتحقق بإجراء مراجعة شاملة لأساليب العمل الخاطئة التي تعتمد عليها الأمانة الفنية وأفرقتها والعودة بعمل المنظمة إلى طابعه الفني البحث بعيدا عن التسييس ومنع تحويلها إلى أداة لخدمة أجندات بعض الدول على حساب نظام منع الانتشار وقيمنا المشتركة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** إن تسييس تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية واستغلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق أهداف وطنية ذات دوافع سياسية له عواقب سلبية كبيرة على سلطة الاتفاقية ومصادقيتها، فضلا عن سلطة المنظمة ومصادقيتها. ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقية، فضلا عن الحفاظ على سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد امتثلت سورية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتواصل التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فقد قدمت تقريرها التاسع والتسعين عن العمليات المرتبطة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها على أراضيها في ١٧ كانون الثاني/يناير. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم سورية بانتظام معلومات إلى الأمانة الفنية للمنظمة والأمانة العامة للأمم المتحدة عن حيازة بعض المنظمات الإرهابية واستخدامها للأسلحة الكيميائية، فضلا عن تلفيقها لحوادث كيميائية. ويسفر ذلك عن إلقاء اللوم على الجيش السوري في تلك الأعمال الشنيعة. وفي الآونة الأخيرة، اختلق أعضاء من جماعة النصرة الإرهابية حادثا كيميائيا في محافظة إدلب.

وإذ تضع إيران في اعتبارها العواقب الكارثية والمروعة لاستخدام صدام حسين، ديكتاتور العراق السابق، للأسلحة الكيميائية بشكل ممنهج خلال عدوانه على بلدنا، فإنها تؤكد من جديد معارضتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. والسبيل الوحيد للتأكد من عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أبدا هو التدمير الكامل والإزالة

لقد انضم بلدي، سورية، طوعا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتخلص من مخزونات الأسلحة الكيميائية ودمر مرافق إنتاجها وحرص على معالجة بعض النقاط العالقة من خلال تعاونه مع المنظمة لإغلاق هذا الملف نهائيا. وفي هذا الصدد، يسرت اللجنة الوطنية السورية على مدى السنوات الماضية عقد ٢٤ جولة مشاورات مع فريق تقييم الإعلانات ورحبت بعقد الجولة الخامسة والعشرين في دمشق، كما ردت بشكل إيجابي على اقتراح عقدها في لاهاي.

إن الأمانة الفنية للمنظمة هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن التأخير في عقد هذه الجولة: أولا لتدفع مديرها العام بالطقس الحار في الصيف أمام المجلس، وثانيا، عبر ربط الأمانة الفنية بنشر الفريق بمنح سمة دخول لشخص واحد طلبت سورية استبداله. شخص واحد فقط، وليس كما زعم زميلان اليوم بأن الموضوع يتعلق بسمات دخول كامل فريق تقييم الإعلانات. الأمر يتعلق بشخص واحد وعمل أي منظمة لا يتوقف على شخص واحد. إن بلدي، سورية، لا يعرقل نشر فريق تقييم الإعلانات، وما نراه بشأن عقد هذه الجولة يمثل وجها آخر لسياسات الضغط ومحاولات الإساءة للتعاون السوري.

وفي سياق تعاونها أيضا، قدمت الجمهورية العربية السورية تقريرها الشهري التاسع والتسعين عن الأنشطة المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وما يزال العمل جار لعقد الاجتماع رفيع المستوى بين السيد وزير الخارجية والمغتربين والمدير العام للمنظمة في أقرب وقت ممكن والاتفاق على جدول أعمال للاجتماع يتيح إحراز تقدم ملموس بشأن عدد من المسائل المتصلة بالممارسات الخاطئة في عمل أفرقة المنظمة.

ختاما، إن نجاح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في النهوض بولايتها لن يتحقق من خلال ممارسة الضغوط وفرض الإملاءات عليها أو من خلال تسييس عمل أجهزتها ودفع المجلس التنفيذي لاعتماد قرارات تعجيزية غير قابلة للتطبيق، وصولا لدفع مؤتمر الدول الأطراف لتعليق حقوق سورية وامتيازاتها في المنظمة.

التعاون مع فريق التحقيق وتحديد الهوية ومنحه حق الوصول. ونحيط علماً أيضاً بأخر تقريرين لبعثة تقصي الحقائق في سورية، اللذين أكدا استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في مارع في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وفي كفر زيتا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2022/85)، المرفق و S/2022/116، المرفق، على التوالي). وننتظر إجراء فريق التحقيق وتحديد الهوية لمزيد من التحقيقات لتحديد هوية الجناة.

وهناك الآن مجموعة متزايدة من الأدلة العلمية على مواصلة النظام السوري عدم الامتثال لالتزاماته الدولية. وتشير التقارير الصادرة عن آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية إلى نفس الاتجاه. ولهذه الانتهاكات عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين.

يكفي المرء لأن يوصف بأنه مجرم حرب أن يستخدم الأسلحة الكيميائية مرة واحدة، ولكن نظام الأسد استخدمها في ثماني مناسبات منفصلة على الأقل. وندين بأشد العبارات الممكنة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية. ونشدد مرة أخرى على المسؤولية الخاصة التي يتحملها من يدعمون النظام في مساره الحالي.

فيجب على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت موحد بشأن هذه المسألة الخطيرة. ويجب حث النظام السوري على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويجب تحديد هوية مرتكبي تلك الهجمات وتقديمهم إلى العدالة من دون مزيد من التأخير. ولا يمكن، ولا ينبغي، التسامح مع الإفلات من العقاب على هذه الجرائم البشعة ضد الإنسانية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

الشاملة لجميع الأسلحة الكيميائية على نطاق عالمي، فضلاً عن تنفيذ جميع التدابير الأساسية لمنع إنتاجها.

ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى الاستفادة من جلساته بشأن سورية إلى أقصى حد. فتخصيص جلسة شهرية واحدة لمجلس الأمن لتكرار الإعراب عن المواقف وتقديم ادعاءات لا أساس لها ضد الحكومة السورية لا يحقق الكفاءة في عمل المجلس.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد كيتشيلي (تركيا)** (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على إبقاء هذا الموضوع مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن.

ونتوجه بالشكر أيضاً إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على عملها المتواصل بشأن هذه المسألة المهمة.

يؤكد التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2022/181، المرفق) حقيقة واحدة بسيطة - وهي أن النظام السوري يستخف بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعدم الإعلان عن أسلحته الكيميائية وتدميرها بالكامل. ولا تزال المسائل غير المحسومة التي ناقشناها في مناسبات عديدة قائمة، وهي الثغرات والتناقضات والتباينات المحددة في إعلان النظام السوري عن الأسلحة الكيميائية. ولا تزال طلبات الحصول على معلومات المقدمة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون رد.

وعلاوة على ذلك، يواصل النظام عرقلة المشاورات الفنية مع فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن طريق التلاعب بمسألة التأثيرات وإساءة استخدامها، كما يرفض النظام